ميخائيل فيرشافسكي - ميكادو (*)

شراكة إسرائيلية – فلسطينية: لماذا؟
شراكة إسرائيلية – فلسطينية: كيف؟

لا يوجد أمر أقل وضوحًا من غياب تعاون إسرائيلي– فلسطيني في النضال من أجل التغيير، وذلك لسببين على الأقلّ مرتبطين بطابع الدولة التي نعيش فيها: أقيمت هذه الدولة الكولونيالية– وهي قائمة– على حساب السكان الأصليين؛ وهي بصفتها دولة إثنية (دولة يهودية) تميّز بين المواطنين (ناهيك عن الحديث عن الرعايا الخاضعين للحكم العسكري في الضفة الغربية والمحبوسين في قطاع غزة) بسبب أصلهم، حيث اليهود لكونهم يهودًا، يتمتعون بامتيازات مفهومة وواضحة. ولهذين السببين فإن التعاون الإسرائيلي – الفلسطيني هو أشبه بظاهرة منافية للطبيعة تستوجب توضيح السياق.

لا يتوقع المحكوم، بشكل عام، من الحاكم شيئًا سوى الضربات. ولا يريد الحاكم شيئًا من المحكوم غير الخضوع. في العلاقات القائمة على السيطرة، علاقة المواجهة والحرب هي العلاقة الطبيعية. علاوة على ذلك، يجب في الأسلوب المتميز للسيطرة الصهيونية أن يضاف مبدأ الفصل الذي يقيّد شبكة العلاقات بين الشعبين؛ فبخلاف الأشكال الأخرى للكولونيالية تعمّدت الصهيونية إقامة دولة إثنية، ولذلك ركزت على طرد السكان الأصليين وليس على استغلالهم. وبالنسبة للبقية الباقية من السكان الذين لم يجر طردهم خلال حرب التطهير العرقي بين ١٩٤٧–١٩٤٩، فقد جرى تطبيق سياسة الفصل التي تذكر في بعض جوانبها بسياسة الأبرتهايد في جنوب إفريقيا. ومثلما كان التعاون في جنوب إفريقيا بين السود والبيض غير ممكن (باستثناء أقلية صغيرة)، وكما أن الجزائريين من أصل أوروبي لم يختلطوا مع المسلمين في الجزائر الكولونيالية، فإنه لا يوجد

(*) صحافي وناشط سياسي من قادة حركة «ماتسبين» اليسارية الراديكالية.

وكما ذُكر، لكل ناشط فلسطيني أو إسرائيلي أو دولي الحق في تبنّي مواقفه، قبول أو عدم قبول هذه الخطوة أو تلك التي تقوم بها الحركة الوطنية (الكفاح المسلح، اتفاقيات أوسلو، وما شابه)، وأن يعرب عن رأيه. ولكن دعم استقلالية قرار الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها التمثيلية هو جزء من الاعتراف بالوجود الفلسطيني؛ أي تقرير مصير الفلسطينيين. يصبح الموضوع أكثر تعقيدًا بالطبع حين لا تكون هناك حركة وطنية ذات سيطرة واضحة، مثلما يحدث اليوم، حيث توجد إلى جانب قيادة السلطة حركة حماس التي تتمتع بشرعية جماهيرية، ولكن ليس بتأييد غالبية سكان المناطق المحتلة.

سبب في إسرائيل (بغضّ النظر عن موضع حدودها) لأن يكون هناك تعاون، بما في ذلك ضمن سياق النضال من أجل التغيير.

العيش والتعايش

"الأخوة اليهودية – العربية!"، شعار دوّى في شوارع تل أبيب في المظاهرات التي نظّمها الحزب الشيوعي منذ سنوات الخمسينيات في القرن الماضي وحتى بداية القرن الحالي، وكان من المفروض ان يشكل رمزًا لبديل سياسة الطرد وسلب الأراضي والتمييز تجاه الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ولا يمكن أن يشكك أحد بصدق آلاف الناشطين وإخلاصهم، بما في ذلك العرب، الذين ردّدوا هذا الشعار. ولكن الصدق ليس بالضرورة تعبيراً عن الحكمة والفهم. النداء للأخوّة يفترض أن المشكلة في الأساس فكرية وأيديولوجية بروح "أحب لغيرك كما تحبّ لنفسك" كما جاء على لسان الحكيم التلموديّ هيلل هزَكِن. ولكن الأمر ليس كذلك. العلاقة المشبّعة بالعنصرية والتمييز بين الشعبين متجذّرة في طبيعة النظام الصهيوني وبنيته الكولونيالية وجوهرية تصوّر الدولة اليهودية. وعليه لا يوجد مبرّر للدعوة إلى الأخوة بين أبناء الشعبين إذا لم نواجه أولاً التمييز البنيويّ الذي يميّز العلاقات بين اليهود والعرب في الدولة.

تفترض الهتافات الداعية إلى الأخوة والتعايش وجود تَماثل هو غير قائم عمليًا، ولكي يكون هناك تعايش مشترك يجب أن يكون عيش ووجود للشعب الفلسطيني قبل كل شيء. والنضال الفلسطيني بحدّ ذاته هو أولاً نضال من أجل الوجود الوطني، ولذلك فإن التحدي الماثل أمام الإسرائيليين أصحاب النوايا الطيبة هو ليس الأخوة والصداقة وإنما دعم وسائل تحرر الفلسطينيين، **دعمًا غير مشروط**، ولكن ليس بالضرورة دعمًا غير نقديّ للطرق والأساليب. مصطلح الدعم يفترض أن موضوع النضال هو الحركة الوطنية الفلسطينية، وأنه يجب على الإسرائيليين المؤيدين لأهدافها قبول دورها الرائد. وبعبارة أخرى فإنه في النضال أيضا الوجود والعيش يقيّد التعايش، وقبل أن نكون معا يجب أن نكون ذواتا منفصلة مستقلة ومتساوية: النضال هو نضال فلسطيني من أجل التحرر الوطني، ينضمّ إليه إسرائيليون تقدّميّون كقوّة مساعدة، **وليس** نضالاً إسرائيليًا – فلسطينيًا.

وكما ذُكر، لكل ناشط فلسطيني أو إسرائيلي أو دولي الحق في تبنّي مواقفه، قبول أو عدم قبول هذه الخطوة أو تلك التي تقوم بها الحركة الوطنية (الكفاح المسلح، اتفاقيات أوسلو، وما شابه)، وأن يعرب عن رأيه. ولكن دعم استقلالية قرار الحركة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها التمثيلية هو جزء من الاعتراف بالوجود الفلسطيني؛ أي تقرير مصير الفلسطينيين. يصبح الموضوع أكثر تعقيدًا بالطبع حين لا تكون هناك حركة وطنية ذات سيطرة واضحة، مثلما يحدث اليوم، حيث توجد إلى جانب قيادة السلطة حركة حماس التي تتمتع بشرعية جماهيرية، ولكن ليس بتأييد غالبية سكان المناطق المحتلة.

وسنؤكد في تلخيص موضوع الوجود والتعايش، على الخطورة في التوجه الذي ينظر إلى الصراع من منطلق موازاة أوتوماتيكية، ويخضع الطرفين إلى المعايير نفسها، ما يفرغ الصراع من طابعه الكولونيالي. وكأن الحديث يدور عن حرب بين ألمانيا وفرنسا أو بين رواندا وبوروندي. والأمر ليس كذلك، فالحديث هنا هو عن حركة تحرر وطني تناضل ضد **حركة كولونيالية**، ومنذ عام ١٩٤٨ ضد دولة **كولونيالية**؛ إن إقامة سلطة وطنية فلسطينية وحتى الاعتراف بدولة فلسطينية من قِبَل الجمعية العمومية في الأمم المتحدة لن يغيّرا من واقع عدم التماثل هذا ومن الاستنتاجات الناجمة عنه على صعيد التضامن.

برزت مسيرة الحوار الأوسلويّة في الصدارة وحددتها الباثولوجيا الإسرائيلية المتميّزة: على الفلسطينيين في المرحلة الأولى أن يبرهنوا أنهم يحبون الإسرائيليين؛ وفي المرحلة الثانية يمكن البدء في المفاوضات إذا ما نجحوا في إثبات محبتهم؛ المرحلة الثالثة، إذا ما نجحت المفاوضات ستوقف إسرائيل الأعمال العدوانية، بما في ذلك عمليات الاستيطان. المصالحة – السلام – وقف إطلاق النار، هذا هو الترتيب المنحرف لمفهوم السلام الإسرائيلي، وهو يفسّر بالطبع فشل أوسلو: وقف إطلاق النار- وكم بالأحرى المصالحة- لن يصمد إذا ما استمرّ العدوان؛ فالعدوان الكولونيالي عاجلاً أم آجلاً سيثير المقاومة.

سابقة الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل

قبل أن يظهر موضوع الشراكة بين الإسرائيليين والفلسطينيين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تطوّر مفهوم التعايش داخل حدود دولة إسرائيل. وهو يحمل أسماء كثيرة: شراكة، صداقة، أخوّة، تعايش وغيرها. وخلال سنوات التسعينيات دخل هذا المفهوم نظام التعليم الرسمي. مجموعات من الشباب اليهود وطلاب صفوف مدرسيّة جاؤوا إلى القرى العربية (العربي يسكن دائمًا في القرية)، وذاقوا معنى ان تكون عربيًا، وذلك عادة من خلال تغميس الحمص وشرب الشاي بالنعناع، حين كان المعلم اليهودي يُطلعهم على "نمط حياة العرب". استشراق؟ أتمنى ذلك! الأصحّ زيارة حديقة نباتات، إن لم تكن حديقة حيوانات.

أكثرت حركات الشبيبة اليهودية والمدارس اليهودية في سنوات التسعينيات من المبادرات من أجل التعايش، وظهرت جمعيات التعايش مثل الفطريات بعد المطر، وليس من الغريب أن يطلق أشخاص نقديون على مجمل هذه المبادرات أيضًا تعبيراً شاملاً وساخراً. فالفرضية الأساسية في هذه المبادرات أيضًا هي "سوء الفهم" أو "نقص المعرفة المحزن"، وليس مواجهة التمييز البنيوي المسجّل في الدستور الوراثي لدولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية. ولكي يكون التعايش ممكنًا يجب **قبل كلّ شيء** العمل من أجل المساواة؛ أي دعم نضال السكان الفلسطينيين لتحصيل حقوقهم، كأفراد وكمجموعة قومية، وفقط إذا ما تحققت المساواة وحين تتحقق يكون لمفهوم التعايش معنى وأهمية. لقد أحسن صنعًا التجمع الوطني الديمقراطي حين غيّر الراية المركزية لنضال الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل واستبدل شعارات "التعايش" و"الأخوّة اليهودية العربية" ببرنامج أساسه **تحويل إسرائيل إلى دولة جميع مواطنيها**؛ أي تحدّي طابع النظام المشتق من تعريف إسرائيل كدولة يهودية. هذا المطلب منطقي جدًا ومرتبط جدًا بالقضايا اليومية الخاصة بالأقلية الفلسطينية، بحيث أن كل الأحزاب العربية وحتى حزب "ميرتس" الصهيوني تبنّوا هذا المطلب بسرعة وأدرجوه ضمن برنامجهم الانتخابي.

لم تعد هناك "أخوّة يهودية عربية" وإنما نضال يهودي – عربي من أجل المساواة وجعل دولة إسرائيل دولة ديمقراطية، دولة لجميع مواطنيها. الأخوة تأتي، إذا ما جاءت أصلاً، بعد ذلك. مكانة واحترام حقوق الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل سيحدّدان طابع الدولة كدولة ديمقراطية أو دولة أبارتهايد.

أوسلو ومهرجان الحوار

جرى الاحتفال بهذا التماثل المضلّل كعيد في اتفاقيات أوسلو وبرز في مركز المنطق السياسي الذي اعتمدت عليه. ولكن "الاعتراف المتبادَل" الذي ظهر في مركز إعلان النوايا (الاسم الرسمي لاتفاقيات أوسلو) كان بين دولة وحركة تحرر؛ ففي حين اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل فإن إسرائيل اعترفت بمنظمة التحرير بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، ولم تعترف بدولة فلسطينية في المناطق التي احتلتها في حزيران عام ١٩٦٧. استولت الدولة على هذه المناطق كمناطق "ستحدَّد مكانتها النهائية في المفاوضات". ولكننا لا نتعامل مع اتفاقيات أوسلو وإنما مع المهرجان الذي ولّدته.

وعلى الفور، ومع التوقيع على اتفاقيات أوسلو حوّلت دول أوروبا وأميركا الشمالية واليابان مئات ملايين الدولارات لتمويل برامج "People to People" (شعب لشعب) وحوار إسرائيلي فلسطيني. وتستند هذه البرامج إلى فرضية صحيحة: السلام لا يُصنع فقط من فوق باتفاقيات بين الحكومات وإنما من الأسفل

ويمكن القول إنه بخلاف عالم الأعمال والمصالح وكذلك التعاون الأمني، فقد توقف بشكل شبه كامل مهرجان التطبيع الآن. فقط منظمات فاسدة وبدون كرامة وطنية مستعدة لكسر المقاطعة الوطنية للمبادرات المشتركة مع الإسرائيليين ومستعدة لبيع نفسها مقابل حفنة من الدولارات. عمليًا، ومن أجل الاستمرار في الوهم حول التطبيع تضطر منظمات مثل USAID إلى إقامة منظمات وهمية فلسطينية ينحصر دورها في مواصلة عرض المسرحية.

بنزع فتيل العداء بين الشعوب. "أنسنة عدوّ الماضي" و"التعرف إلى الجار" هما بدون شك شرطان مهمّان لإمكانية المصالحة. دار في ذلك الوقت الحديث كثيراً عن عملية المصالحة في جنوب إفريقيا، والعمل العظيم الذي قامت به "لجان الحقيقة والمصالحة". ولكن في جنوب إفريقيا – وكذلك في إيرلندا ورواندا – جاءت الحقيقة قبل المصالحة. لقد أدركوا أن الاعتراف والإقرار بجرائم النظام السابق هو شرط ضروري للمصالحة في المستقبل؛ ولكن عملية الحقيقة والمصالحة أصبحت ممكنة فقط **بعد** سقوط نظام الأبارتهايد.

برزت مسيرة الحوار الأوسلويّة في الصدارة وحددتها الباثولوجيا الإسرائيلية المتميّزة: على الفلسطينيين في المرحلة الأولى أن يبرهنوا أنهم يحبون الإسرائيليين؛ وفي المرحلة الثانية يمكن البدء في المفاوضات إذا ما نجحوا في إثبات محبتهم؛ المرحلة الثالثة، إذا ما نجحت المفاوضات ستوقف إسرائيل الأعمال العدوانية، بما في ذلك عمليات الاستيطان. المصالحة – السلام – وقف إطلاق النار، هذا هو الترتيب المنحرف لمفهوم السلام الإسرائيلي، وهو يفسّر بالطبع فشل أوسلو: وقف إطلاق النار– وكم بالأحرى المصالحة– لن يصمد إذا ما استمرّ العدوان؛ فالعدوان الكولونيالي عاجلاً أم آجلاً سيثير المقاومة، وعنف المقاومة سيتناسب تناسبًا مباشراً مع أبعاد خطوات المصالحة التي فُرضت على الفلسطينيين، لأن القمع الذي يميز الاحتلال أضيفت إليه الإهانة.

وتتحمل الأسرة الدولية أيضا المسؤولية عن الفشل، فقد أصرّت بسذاجة أو بسخرية على أن ترى "النزاع" وكأنه خصام بين أولاد في ساحة المدرسة، في الوقت الذي تفرض عليهم المعلمة التصافح بدون أن تهتم في سبب الخصام وفي "من بدأه". علاوة على ذلك فإنها لم تتخذ أي إجراء لكي تضمن عدم قيام المجرم الخارج على القانون من بينهما باستخدام قوّته التي تفوق قوة الخصم بكثير مرة أخرى: فالموقف المسؤول كان يقتضي الوقوف إلى جانب الضعيف من أجل ضمان الحد الأدنى من الاستقامة. لكن كل ما أرادته الأسرة الدولية كان صوراً للمصالحة: أطفال إسرائيليون وفلسطينيون يلهون معًا في معسكر بالقرب من فيرنسي؛ مطربون إسرائيليون وفلسطينيون يغنون سوية في مهرجان مدريد؛ حضور وفد إسرائيلي مؤتمراً نسائيًا في الدار البيضاء. ولكن حتى في هذه العروض المزيفة لم يلعب الإسرائيليون الدور بشكل متماثل، وقد ظهر المرّة تلو الأخرى انهم حصلوا على الحصة الأكبر من أموال المساعدات لمشاريع المصالحة.

رفض التطبيع وحملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات

ليس عجيبًا بعد فترة قصيرة من الأوهام حول فائدة هذه المشاريع المشتركة أن ترفض غالبية المنظمات والحركات والجمعيات الفلسطينية التعاون مع ما أطلقوا عليه اسم "التطبيع" مع إسرائيل، وبذلك تبنّت الموقف العربي القديم بعد اتفاقيات السلام بين إسرائيل ومصر ولاحقًا بين إسرائيل والأردن، ورفضت خطوات التطبيع مع إسرائيل "طالما استمرّ الاحتلال الكولونيالي، فإن الوضع ليس طبيعيًا، ولذلك سنرفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل سواء أكانت هذه العلاقات سياسية ، أم اقتصادية أم ثقافية".

ويمكن القول إنه بخلاف عالم الأعمال والمصالح وكذلك التعاون الأمني، فقد توقف بشكل شبه كامل مهرجان التطبيع الآن. فقط منظمات فاسدة وبدون كرامة وطنية مستعدة لكسر المقاطعة الوطنية للمبادرات المشتركة مع الإسرائيليين ومستعدة لبيع نفسها مقابل حفنة من الدولارات. عمليًا، ومن أجل الاستمرار في الوهم حول التطبيع تضطر منظمات مثل USAID إلى إقامة منظمات وهمية فلسطينية ينحصر دورها في مواصلة عرض المسرحية.

ولكن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تكتف بالرفض وحده، وبدأت في عام ٢٠٠٥ بهجوم مضادّ أيضًا، ائتلف أكثر من مائة تنظيم سياسي وحركة مدنية ونقابة مهنية، وهذا يعني عمليًا

التضامن هو ما تتوقعه الحركة الوطنية الفلسطينية من الإسرائيليين الذين يدْعون ويطمحون إلى تأييدهم. وهم بالطبع لا يريدون من الإسرائيليين أن يديروا لهم نضالهم أو يقولوا لهم "ماذا يجب عليهم أن يفعلوا" لمصلحتهم. أحد مميزات الوعي الكولونيالي هو معرفة ما هو جيّد للمحكومين أفضل من معرفة المحكومين أنفسهم. الميزة الأخرى هي محاولة القيادة والوقوف في الصدارة، وبذلك يستمرّ التعامل الكولونيالي حتى في النضال من أجل التحرّر.

كل منظمات المجتمع المدني العلماني (ولسبب ما لم تشارك التنظيمات الإسلامية في هذه الدعوة) ووجّهوا دعوة موحّدة إلى العالم لمقاطعة إسرائيل وفرض العقوبات السياسية والاقتصادية عليها. هذه الدعوة تورد ثلاثة أسباب لفرض العقوبات وسحب الاستثمار والمقاطعة: الاحتلال الكولونيالي للضفة الغربية وقطاع غزة، عدم تطبيق حق عودة اللاجئين، والتمييز ضد الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. الاسم المعروف لهذه الدعوة هو BDS؛ وتعني المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

اليوم، ولأول مرّة، يمتلك الناشطات والناشطون في أرجاء العالم أداة هجومية ولكنها غير عنيفة ضد سياسة الاحتلال الكولونيالي، هدفها إرغام دولة إسرائيل على دفع ثمن أفعالها، وذلك بزيادة عزلتها الدولية وإقصائها بشكل تدريجي سياسيًا واقتصاديًا. أثبتت هذه الأداة نجاعتها وفعاليّتها على المدى الطويل في إسبانيا تحت حكم فرانكو، وفي اليونان الكولونيالية وبالطبع في جنوب إفريقيا في عهد الأبارتهايد. وخلال أقل من عقد أثبتت حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات أنه يمكن العمل فيما هو أبعد من الاحتجاج فقط، كما يمكن تحديد شارة الثمن لسياسة الاحتلال والأبارتهايد الإسرائيلية.

حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات هي أيضًا تحدٍّ أمام معسكر السلام الإسرائيلي: هل هو مستعدّ للوقوف إلى جانب الفلسطينيين والآخرين في العالم المؤيدين لحقوقهم، والذين يعملون من أجل فرض الثمن على أفعال إسرائيل، وذلك بطرق نضالية غير عنيفة؟ لا يقدّم الجواب على أرض الواقع الإطراء لـ"معسكر السلام" الذي يتهرب تحت ذرائع مختلفة من تأييد حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، من ضمنها ذرائع بالية استخدمها العديد من الليبراليين في جنوب إفريقيا، تدعي أن المقاطعة تعزز التكتل القومي وتبعد عن الفلسطينيين تأييد جمهور البيض. مرّة أخرى، الضحية هي المذنبة، وكأنه لولا تطرفها لكان بإمكان أعدائها أن يصبحوا حلفاء لها – وفي هذا السياق يجب أن نذكر ونمتدح **"المقاطعة من الداخل"**، وهي مجموعة تضمّ عشرات الإسرائيليين الذين أخذوا على عاتقهم إسماع صوت التأييد لحملة المقاطعة وسحب الاستثمارت وفرض العقوبات من داخل صفوف المجتمع الإسرائيلي، وأن يشرحوا لماذا يُعتبر الضغط على إسرائيل في نهاية الأمر ليس فقط شرعيًا بل هو الطريقة لشق الوحدة القومية الإسرائيلية. وإلا فلماذا ينفض الرأي العام الإسرائيلي عن نفسه الاحتلال الكولونيالي بدون ضغط وبدون فرض الثمن؟ لقد علّمنا التاريخ أن الأسباب الأخلاقية لا تحرّك سوى حفنة من المثاليين.

إنّ تأييد الدعوة الفلسطينية إلى المقاطعة وسحب الاستثمار وفرض العقوبات هو الامتحان والمحكّ للتضامن المطلوب من الإسرائيليين إظهاره، إذا ما كانت الشراكة الإسرائيلية الفلسطينية هي الموضوع الذي نتعامل معه.

التضامن

التضامن هو ما تتوقعه الحركة الوطنية الفلسطينية من الإسرائيليين الذين يدْعون ويطمحون إلى تأييدهم. وهم بالطبع لا يريدون من الإسرائيليين أن يديروا لهم نضالهم أو يقولوا لهم "ماذا يجب عليهم أن يفعلوا" لمصلحتهم. أحد مميزات الوعي الكولونيالي هو معرفة ما هو جيّد للمحكومين أفضل من معرفة المحكومين أنفسهم. الميزة الأخرى هي محاولة القيادة والوقوف في الصدارة، وبذلك يستمرّ التعامل الكولونيالي حتى في النضال من أجل التحرّر. وليس من الغريب أن تفضل حركات التحرر أن تقول في حالات كثيرة "كلاّ. شكرًا" لأولئك الذين ينتمون إلى الشعب الحاكم، الذين جاءوا بنوايا طيبة لمساعدتهم في نضالهم. لقد قالوا مرّات كثيرة للإسرائيليين الذين حاولوا "مساعدة" الفلسطينيين في التظاهر في الخليل أو في أم الفحم: "أنتم تظاهروا في تل أبيب". دعونا نعترف أن هذا المطلب فيه الكثير من الحقيقة: إن الدور الأساسي للناشطين الإسرائيليين هو

محاولة تغيير سياسة حكومتهم وذلك من خلال تغيير الرأي العام.

التضامن مع نضال ضحايا سياسة الاحتلال من أجل التحرر هو الدور الثاني، بشرط أن يجري دائمًا تحديد الأجندة من قبل الذين يعانون هذا الاحتلال وآثاره اليومية. وإنصافًا للناشطات والناشطين الإسرائيليين غير القليلين المعادين للصهيونية يمكن القول إنهم عرفوا كيف يقومون بدورهم خلال عقود من التضامن مع النضال ضد الحكم العسكري في سنوات الستينيات، مروراً بالتضامن مع نضالات سكان القرى العربية ضد الجدار التي تخاض في هذه الأيام أيضًا، وحتى التضامن مع جامعة بير زيت في السنوات (١٩٧٩-١٩٨٢)، وحركة التضامن مع الشيخ جرّاح منذ أكثر من ٥ سنوات. في جميع هذه القضايا عرف الناشطون الإسرائيليون، والناشطات، كيف يقبلون قيادة الناشطين الفلسطينيين المحليين ودورهم الرائد.

التغيير في سنوات الـ٢٠٠٠

دُهشت قبل عدة سنوات من الانخفاض المثير في عدد المتظاهرين في المظاهرات القطرية في تل أبيب: في عام ٢٠٠٦ (القصف الإجرامي القاتل في لبنان) وفي عام ٢٠٠٩ (الإرهاب الذي جرى تنفيذه من الجو والبحر والبر ضد سكان قطاع غزة) مظاهرة عدة آلاف وليس عشرات آلاف كما كان الأمر في سنوات الثمانينيات والتسعينيات. أين اختفى الباقون؟ هل خسر "معسكر السلام" قوته الأساسية لصالح اليمين؟

يعلمنا الفحص الدقيق جدًا أمرًا ذا أهمية سياسية كبيرة: ففي حين لم ينخفض عدد المتظاهرين اليهود، وربما زاد قليلاً، فقد اختفى معظم المتظاهرين العرب الذين شكلوا في سنوات الثمانينيات والتسعينيات الجزء الرئيسي من أرتال المتظاهرين. الباصات من الطيبة وأم الفحم والناصرة وسخنين توقفت عن الوصول إلى تل أبيب!

خلال الحرب على غزة، على سبيل المثال، كان عدد المتظاهرين الإجمالي أكثر من عدد المتظاهرين في المظاهرات التي سبقتها خلال العقد، ولكن في تل أبيب شارك ٨٠٠٠ متظاهر... وفي الناصرة ٥٠،٠٠٠. المعارضة هي المعارضة نفسها والغضب هو الغضب نفسه والاحتجاج هو الاحتجاج نفسه، **ولكن النضال لم يعد مشتركًا**. منذ عام ٢٠٠٠ يمتنع الجمهور الفلسطيني عن القدوم إلى تل أبيب، وتقتصر المظاهرات المشتركة فقط على المدن المختلطة مثل حيفا. يجب أن يشغل هذا **الفصل** بالنا، لا لنبكي على الأيام الجيدة التي كانت، وإنما لكي نحاول ان نفهم أمرين: لماذا؟ وماذا يمكن أن نفعل تجاه هذه المسألة؟

مما لا شك فيه أن رفض جماهير المتظاهرين السفر إلى تل أبيب يعبّر عن إظهار الاستقلال والرغبة في الاستقلال السياسي ورفض الاستمرار في قبول الهيمنة اليهودية على تجنيدهم. ولكن يبدو لي أن هذا التفسير ليس كافيًا: **جوهر تصور النضال المشترك يخضع الآن للاختبار**.

نحسن صنعًا إذا ما أجرينا حسابًا مع الذات صريحًا ومعمّقًا حول ستة عقود من النضال المشترك؛ وأولاً وقبل كل شيء حول الهيمنة اليهودية التي فرضت على الفلسطينيين في هذا النضال المشترك. لقد أدى الفلسطينيون المهام في الغالب مثل "كتلة" وليس كشركاء متساوين. أذكر جيدًا السؤال الذي اختتم المداولات في الائتلافات ضد الحرب/الاحتلال والذي وُجِّه غالبًا إلى ممثلي الحزب الشيوعي: "في كم حافلة ستأتون؟". وفجأة، وفي بداية عام ٢٠٠٠ توقفت الحافلات عن الوصول...

المساواة ولا شيء أقلّ من ذلك

يوجد نقاش ثاقب يشغل الناشطين وبالأساس حركات التضامن في أرجاء العالم: ما هو الحلّ للنزاع في فلسطين، دولتان أم دولة واحدة؟ أنا مُلزم أن أقول أنني أرفض الدخول في هذا الجدال، وحين يسألونني فأنا أظهر عادة عصبيّتي إزاء هذا السؤال؛ وكأن الحديث يدور عن السؤال كيف أفضّل البيرة، في زجاجة كبيرة أم في رزمة من ست زجاجات؟

تعامل حل التقسيم إلى دولتين (التسوية التاريخية الخاصة بياسر عرفات) الذي تبنّاه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته المنعقدة في الجزائر مع متغيّر مهم – هو الوقت؛ أي، هل أرادت الحركة الوطنية الفلسطينية استغلال موازين قوى دوليّة مريحة نسبيًا لأجل إحراز تسوية خلال وقت قصير نسبيًا (نحو عشر سنوات)، تسوية مؤلمة وغير عادلة، أم الاستمرار في نضال طويل الأمد لتحرير وطنها وتفكيك البنية الاستيطانية، مع كل الضحايا والدمار والمعاناة التي ينطوي عليها ذلك؟ تعني الدولة الديمقراطية الواحدة تفكيك دولة إسرائيل بصفتها دولة يهودية، وهذا يعني نضالاً طويلاً وصعبًا للغاية. هذه هي المعضلة، وهكذا عرضها أبو عمّار أمام شعبه. سؤال من قبل سياسي كبير يُدخل في معادلته عامل الزمن وليس فقط "ماهو الأفضل والأجمل".

وقد مرّ أكثر من ربع قرن ولم تتحقق التسوية الإسرائيلية. وفي الأساس بسبب انتصار المحافظين الجدد الذين وضعوا حدًا لعهد تفكيك الكولونيالية. والنقاش العام يدور اليوم حول

مسألة تعذر الإلغاء أو العودة إلى الوراء، في الوقت الذي يدّعي فيه كثيرون أنه لا يمكن إرجاع الأمور مثلما كانت، وأن تقسيم فلسطين إلى دولتين لم يعد قابلاً للتنفيذ.

أنا لا أؤمن بالقول بأن الأمور لا يمكن قلبها وإرجاعها إلى الوراء، الامبراطوريات كانت قابلة للقلب ، والاتحاد السوفياتي كان قابلاً للقلب، الاستعمار الفرنسي في الجزائر كان قابلاً للقلب وللإخلاء بعد مرور ١٣٠ عامًا – أنا لا أجد تفسيراً لماذا يتعذر إخلاء ١٨٠ مستوطنة ونصف مليون مستوطن يهودي أكثر من قابلية إخلاء مليون مستعمر فرنسي عاشوا ثلاثة أو أربعة أجيال في الجزائر. إمكانية إرجاع العجلة إلى الوراء أو عدمها هي أولاً وقبل كل شيء مسألة ذاتية، وتتعلق بالاستعداد للنضال من أجل التغيير. هناك ٣,٥ مليون فلسطيني لا يزالون يعتبرون أنفسهم سكانًا واقعين تحت الاحتلال ويطمحون إلى التحرر من المحتل الكولونيالي ويناضلون عسكريًا وسياسيًا ودبلوماسيًا لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

الوضع الحالي هو عبارة عن دولة واحدة، بصورة دولة أبارتهايد، والنضال الفلسطيني هو الذي سيحدد طابع الحل أو الحلول التي ستوضع على الطاولة، في الوقت الذي ستلزم فيه موازين القوى المحلية والدولية إسرائيل على مواجهة المسألة.

وبدلاً من الحلول – التي لا توجد لدينا الآن سيطرة عليها – يجب علينا تناول المبادئ، وبالتحديد مبدأ واحد: المساواة. كل حل، لكي يكون عادلاً وثابتًا، يجب أن يستند إلى مبدأ المساواة. يجب أن يستند الحل إلى المساواة والتبادلية، سواء أكان الحديث يدور عن دولة ثنائية القومية أم فدرالية أم دولة واحدة مقسمة إلى كانتونات أم دولتين مستقلتين. مواطنون متساوون في دولة واحدة أو في كيانين وطنيين مع حقوق متساوية، إذا ما دار الحديث عن إطارين قوميين منفصلين. عودة اللاجئين (وليس فقط "حق العودة") هي بالطبع شرط ضروري لتطبيق مبدأ المساواة، وكل محاولة لإيجاد صيغة من نوع "إسرائيل ستعترف بحق العودة بشرط أن يلتزم الفلسطينيون بعدم تطبيقه" (صيغة كلينتون – بيلين – أبو مازن) ليست إلاّ نكتة بائسة ومثيرة للسخرية.

تفكيك الكولونيالية الإسرائيلية

هدف الحركة الوطنية الفلسطينية هو تفكيك بنى الهيمنة الكولونيالية على الإنسان والأرض، وهدف الشريك الإسرائيلي أصعب بكثير: تفكيك بناه الكولونيالية هو نفسه. ولا يدور الحديث فقط عن وقف العنف الكولونيالي واستخدام القوة من أجل السيطرة على البلاد وفرض السيادة على السكان الأصليين. يدور الحديث عن ثورة ذاتية من المفروض أن تغيّره تغييراً كاملاً. ثلاثة أجيال للوجود الكولونيالي تطبع أثرها! لقد ذكرنا مبدأ المساواة كجوهر التغيير المطلوب، وانعدام المساواة هو الميزة الأولى لنظام العلاقات الكولونيالي.

يعني تفكيك بنى الكولونيالية الإسرائيلية قبول عروبة محيطنا، والتوجّه من الغرب إلى الشرق، والاعتراف بأن عرب فلسطين هم أصحاب البيت، والاعتراف بمكانتنا كغزاة عنيفين. يتطلب تفكيك بنى الكولونيالية الإسرائيلية درسًا صعبًا في التواضع. وأستطيع بصفتي إسرائيليا، أن أشهد بأن هذا الأمر هو الأصعب تنفيذه؛ ولكن لا يمكن أن تكون شراكة حقيقية بدون هذا التغيير، ناهيك عن التعايش الفلسطيني – الإسرائيلي، بغضّ النظر عن مكان الحدود.

[مترجم عن العبرية. ترجمة محمد كيّال]